الأمم المتحدة
A/HRC/58/26
الجمعية العامة
Distr.: General
26 May 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والخمسون
24 شباط/فبراير – 4 نيسان/أبريل 2025
البند 2 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تقرير فريق خبراء حقوق الإنسان المعني بنيكاراغوا* **

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 2/52، لمحة عامة عن النتائج والاستنتاجات التي خلص إليها فريق خبراء حقوق الإنسان المعني بنيكاراغوا بشأن من يتحمل المسؤولية من المؤسسات والأفراد عما وثَّقه من الأنماط الرئيسية للانتهاكات والتجاوزات والجرائم المرتكَبة في مجال حقوق الإنسان في البلد منذ نيسان/أبريل 2018.

* قُدِّم هذا التقرير لتجهيزه إلى شعبة خدمات المؤتمرات بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.

** يُعمَّم مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قُدِّم بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 3/49، فريق خبراء حقوق الإنسان المعني بنيكاراغوا، ليحقق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المزعوم ارتكابُها في نيكاراغوا منذ نيسان/أبريل 2018 ويقدم إرشادات بشأن سبل اللجوء إلى القضاء والمساءلة. ومدد المجلس، في قراره 2/52، ولاية فريق الخبراء لمدة سنتين. ويتألف فريق الخبراء من يان مايكل سيمون (الرئيس) وأريبلا بيرالتا ديستيفانو وريد برودي.

2- وسبق لفريق الخبراء أن استنتج أنه توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن جهات فاعلة تابعة أو غير تابعة للدولة ارتكبت منذ نيسان/أبريل 2018، بشكل منهجي وعلى نطاق واسع، انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان ضد مجموعة ما فتئت تتزايد من المعارضين الحقيقيين أو المفترضين وأقاربهم[1]. وخلص فريق الخبراء إلى أن بعض هذه الانتهاكات يشكل جرائم بيّنة ضد الإنسانية تتمثل في القتل والسجن والتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المماثلة من حيث الخطورة، والترحيل والاضطهاد.

3- وفي هذا التقرير، يعمق فريق الخبراء دراسته وتحليله لهيكل الدولة القمعي، وتسلسل القيادة، ومسؤوليات الدولة والأفراد عن الأنماط الرئيسية للانتهاكات الموثقة منذ بداية ولايته. ويتضمن المرفق قائمة بعشرة رسوم بيانية وظيفية توضح الروابط القانونية والفعلية بين مختلف الكيانات التابعة أو غير التابعة للدولة، وهي متاحة على صفحة فريق الخبراء على شبكة الإنترنت[2]. وأعد فريق الخبراء ورقة غرفة اجتماعات تتضمن استنتاجاته المفصلة بشأن هيكل جهاز الدولة القمعي وتنظيمه، وتحدد هوية الأفراد الذين يعتبرون مسؤولين عن الانتهاكات والجرائم[3]. وستحال هذه الأسماء إلى حكومة نيكاراغوا، ومن خلالها، إلى الأفراد المعنيين، لمنحهم الفرصة للرد.

4- ورغم ما وجَّهه المجلس إلى حكومة نيكاراغوا من دعوات للتعاون الكامل مع فريق الخبراء، بطرق منها منحه إمكانية الوصول بلا قيود إلى جميع أنحاء البلد، فهي لا تزال ترفض التعامل معه. وقد بعث فريق الخبراء، منذ بداية ولايته، إلى سلطات نيكاراغوا 17 رسالة لطلب المعلومات لم ترد عليها[4]. كما أرسل فريق الخبراء نسخة متقدمة من هذا التقرير إلى الحكومة.

5- ورغم عدم تعاون السلطات وتزايد المخاطر الأمنية التي يواجهها الضحايا والشهود وغيرهم من مصادر المعلومات، فقد تمكن فريق الخبراء من جمع وتحليل وتأكيد المعلومات والأدلة اللازمة لإثبات وقائع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المبينة في هذا التقرير وتحديد المسؤوليات الظاهرة عنها.

6- وواصل فريق الخبراء إجراء تحقيقاته بتطبيقه ما بيَّنه في تقاريره السابقة من المنهجيات ومعيار "الأسباب المعقولة الداعية إلى الاعتقاد" للإثبات والإطار القانوني[5]. ويشير فريق الخبراء إلى أن عتبة معيار "الأسباب المعقولة الداعية إلى الاعتقاد"، وإن كانت أدنى من العتبة المطلوبة لإثبات المسؤولية في الإجراءات الجنائية، كافية لتبرير مباشرة تحقيقات جنائية. ورغم أن هذه العتبة لا تمنع فريق الخبراء من

(1) A/HRC/52/63؛ وA/HRC/55/27؛ وورقات غرفة الاجتماعات الست المصاحبة، المتاحة في: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/ghre-nicaragua/index.

(2) انظر https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/ghre-nicaragua/index.

(3) ورقة غرفة اجتماعات بشأن المؤسسات والأشخاص المسؤولين عن الأنماط الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها والجرائم المرتكبة في نيكاراغوا منذ عام 2018، متاحة في: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/ghre-nicaragua/index.

(4) انظر المراسلات المتاحة في: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/ghre-nicaragua/correspondence-group-human-rights-experts-nicaragua-2022-2023.

(5) A/HRC/52/63، الفقرات 6-11؛ وA/HRC/55/27، الفقرات 7-12؛ وورقات غرفة الاجتماعات الست المصاحبة.

تحديد المسؤوليات الفردية المحتملة في هذا التقرير، فلا يجوز إلا للهيئات القضائية المختصة اتخاذ القرارات بشأن المسؤولية الفردية، مع الاحترام الكامل لحق المتهمين في محاكمة عادلة.

ثانياً- المراحل الرئيسية للقمع منذ نيسان/أبريل 2018

7- حدد فريق الخبراء أربع مراحل رئيسية للقمع منذ نيسان/أبريل 2018. وتميزت المرحلة الأولى (2018-2020) بقمع عنيف وغير متناسب للاحتجاجات المشروعة الواسعة النطاق، بيَّن وجود دافع قمعي وعدم التأهب أصلاً لمواجهة السخط الاجتماعي ومعالجة المطالب الاجتماعية. فقد استخدم أفراد الشرطة الوطنية النيكاراغوية وجيش نيكاراغوا والجماعات المسلحة الموالية للحكومة القوة المفرطة والمميتة لقمع المظاهرات وتفكيك المتاريس، مما أدى إلى إعدام مئات الأشخاص خارج نطاق القضاء وإلى إصابات جسدية خطيرة أخرى. وأوقفت السلطات وحاكمت مئات المتظاهرين وغيرهم من المعارضين الحقيقيين أو المفترضين. كما استهدفت السلطات منظمات غير حكومية معروفة ووسائط الإعلام المستقلة. وفي حزيران/يونيه 2019، اعتمدت الجمعية الوطنية قانون عفو يكفل إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب. كما سنت قوانين أخرى لتقييد حقوق الإنسان. وخوفاً من الانتقام والسَّجن، أخذ النيكاراغويون يفرون من البلد.

8- وتميزت المرحلة الثانية (2021) بالقمع المكثف والمُركَّز، وبخاصة حالات الاحتجاز التعسفي والملاحقات القضائية بلا أي أساس، لضمان إعادة انتخاب الرئيس دانيال أورتيغا. وألغى المجلس الأعلى للانتخابات الوضع القانوني لثلاثة أحزاب سياسية معارضة. وأوقفت الشرطة مرشحين وشخصيات بارزة من الحركات السياسية المعارضة والحركات الاجتماعية والقطاع الخاص. واستمر الاعتداء على الحيز المدني وحرية التعبير، بما في ذلك على وسائط الإعلام المستقلة مثل صحيفة *La Prensa* وصحيفة *Confidencial*. ولعدم وجود أي معارضة ذات مصداقية، فقد ضَمِن السيد أورتيغا ولاية ثالثة. وزاد بقدر كبير عدد ملتمسي اللجوء النيكاراغويين في الخارج.

9- وفي المرحلة الثالثة (2022)، ضاعفت الحكومة جهودها للقضاء على كل ما تبقى من المعارضة السياسية في الفترة التي سبقت الانتخابات البلدية في تشرين الثاني/نوفمبر. فقد أقالت الشرطة تعسفاً خمسة رؤساء بلديات وأوقفت أعضاء من أحزاب المعارضة وأقاربهم، بدعم من أعضاء من جبهة التحرير الوطني الساندينية. كما تصاعد قمع الكنيسة الكاثوليكية وشمل حالات التوقيف التعسفي والطرد. وسرَّعت السلطات عملية تفكيك الحيز المدني بإلغاء الوضع القانوني لآلاف المنظمات غير الربحية، بما في ذلك جامعات خاصة، وبإغلاق المزيد من وسائط الإعلام المستقلة.

10- وتتميز المرحلة الرابعة (من عام 2023 حتى الآن) بتدابير للقضاء على أي انتقاد ولترسيخ السيطرة المطلقة للسلطة التنفيذية على جميع كيانات الدولة وكل السكان. فقد طردت السلطات مئات النيكاراغويين من البلد أو منعتهم من دخوله وحرمت المئات من جنسيتهم تعسفاً. وواصلت السلطات تفكيك الحيز المدني بإلغائها الوضع القانوني لمئات أخرى من المنظمات غير الربحية. وسرَّعت مصادرة أصول المعارضين الحقيقيين أو المفترضين وأقاربهم والمنظمات غير الربحية والجامعات الخاصة. واستمر القمع الممنهج والمُركَّز للمعارضين المفترضين، بما في ذلك المراقبة والمضايقة والاحتجاز التعسفي والمحاكمات الجائرة والاختفاء القسري. وأضفت السلطات الطابع الرسمي على سيطرتها من خلال إصلاحات دستورية وتشريعية. وتوجت ذلك بإصلاح دستوري واسع النطاق، دخل حيز النفاذ منذ شباط/فبراير 2025، أضعف حماية الحقوق الأساسية وخوّل لرئاسة الجمهورية سلطة غير محدودة تقريباً، كما هو مُبيَّن أدناه.

ثالثاً- هيكل جهاز الدولة القمعي وتنظيمه

11- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق الخبراء التحقيق في هيكل جهاز الدولة القمعي وتحديد هوية من يشكلون دعائمه الأساسية وطريقة عمل مختلف المؤسسات والكيانات غير الرسمية الضالعة في الأنماط الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان. وسيطر الرئيس، دانيال أورتيغا، ونائبته، روساريو موريّو، على كل أجهزة الدولة ومؤسساتها الأخرى، ووظَّفا بشكل منهجي جهاز الدولة للاحتفاظ بالسلطة. كما أحكما سيطرتهما المطلقة على السكان من خلال القمع الواسع النطاق وشبكة واسعة للمراقبة والاستخبارات تضم الهياكل السياسية لجبهة التحرير الوطني الساندينية والجماعات المسلحة الموالية للحكومة. وقد مكنت هذه الشبكة الواسعة الرئيس ونائبة الرئيس من قمع أي معارضة أو رأي مخالِف.

12- وتعمل الجمعية الوطنية، التي تهيمن عليها إلى حد كبير جبهة التحرير الوطني الساندينية[6]، وكأنها جزء من السلطة التنفيذية، ودأبت على الموافقة بسرعة على تشريعات وتعديلات تقيد حقوق الإنسان وتقوض سيادة القانون. وقد استُخدِمت هذه القوانين لشرعنة وتبرير إجراءات استبدادية، منها الاحتجاز التعسفي وتجريم المعارضة والحرمان التعسفي من الجنسية، وإغلاق المنظمات غير الربحية ووسائط الإعلام المستقلة بالقوة ومصادرة الممتلكات تعسفاً. ورئيس الجمهورية هو صاحب كل المبادرات التشريعية منذ نيسان/أبريل 2024، بما فيها التعديل الدستوري الأخير.

13- وفي كانون الثاني/يناير 2025، وافقت الجمعية الوطنية بالإجماع، في القراءة الثانية، على تعديل دستوري بعيد المدى يُشرعِن ويعزز احتكار السلطة التنفيذية للسلطة. ويضفي هذا التعديل الدستوري الطابع الرسمي على الإلغاء الفعلي لمبادئ الفصل بين السُّلَط واستقلالها وتوازنها. ويستحدث مسألة "تشارك شخصين" في رئاسة الجمهورية. وتقلصت السلطات القضائية والتشريعية والانتخابية إلى مجرد "هيئات" تنسق عملَها رئاسة الجمهورية.

14- ويلغي التعديل الحظر الدستوري للرقابة على الصحافة، وهو ما يسمح للحكومة بتوسيع نطاق سيطرتها على وسائط الإعلام المتبقية. كما يضفي التعديل، برهنه حرية التعبير بضرورات الأمن والسلم والرفاهية، الطابع الرسمي على إغلاق الحيز المدني. ويخفض عتبة المعايير اللازمة لتدخل الجيش في عمل الشرطة، إذ لم يعد يلزم سوى أن يكون ذلك مطلوباً لضمان استقرار البلد.

15- وتشكل السلطة التنفيذية الركن الأساسي للهيكل القمعي. ولدى الرئيس ونائبة الرئيس مستشارون رئاسيون عديدون ليست مهامهم الرسمية معروفة في كثير من الأحيان، ولكنهم يؤدون بحكم الأمر الواقع أدواراً حيوية في نقل الأوامر والتعليمات مباشرةً من الرئيس أو نائبة الرئيس إلى جهاز الدولة بجميع أركانه ومستوياته. وقد حدد فريق الخبراء مستشارين رئاسيين يؤديان دوراً أساسياً في التسلسل القيادي. وقد اضطلعت وزارة الداخلية، التي يرأسها الوزير ونائب الوزير والمدير العام للشرطة الوطنية، الذين يعملون كلهم تحت القيادة العليا لرئاسة الجمهورية، وعدة مديريات عامة تابعة لوزارة الداخلية، منها المديرية العامة لشؤون الهجرة والأجانب والمديرية العامة لتسجيل ومراقبة المنظمات غير الربحية والمديرية العامة لدائرة السجون الوطنية، بدور رئيسي في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المعارضين الحقيقيين أو المفترضين وفي إغلاق الحيز المدني.

16- كما اضطلعت الشرطة الوطنية والجيش الوطني، وكلاهما تحت قيادة رئيس الجمهورية، بدور حيوي في ترسيخ وتوطيد سيطرة الحكومة الكاملة على جهاز الدولة وفي ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولتعزيز قدرات الشرطة الوطنية، جندت الحكومة مقاتلين سابقين وأفراد عسكريين متقاعدين

(6) ساهم المجلس الأعلى للانتخابات في هذه الهيمنة بإلغائه الوضع القانوني للعديد من أحزاب المعارضة.

وضباط شرطة وقضاة وموظفين عموميين للانضمام إلى "الشرطة المتطوعة"، وهي هيئة مساعدة لدعم الشرطة الوطنية يحدد الدستور الجديد مهامها. وقد أدى آلاف الأفراد الجدد اليمين الدستورية في كانون الثاني/يناير 2025.

17- ويخضع التعديل الدستوري الأخير النظام القضائي لرئاسة الجمهورية، حيث يضفي الطابع الرسمي على تحكم السلطة التنفيذية في المحاكم ومكتب المدعي العام من خلال تعيين أمناء سياسيين من جبهة التحرير الوطني الساندينية في صفوفها وإقالة القضاة والمدعين العامين وغيرهم من الموظفين الذين يعتبرون غير موالين للحكومة. وعمل المدعون العامون والقضاة والمحامون العامون بالتنسيق مع الشرطة الوطنية والجيش الوطني وشبكة الاستخبارات على احتجاز وتجريم المتظاهرين وغيرهم من المعارضين الحقيقيين أو المفترضين بشكل منهجي. واضطلع القضاة بدور مهم في انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، مثل حرمان مئات النيكاراغويين من الجنسية تعسفاً ورفض التماسات المثول أمام المحكمة.

18- وخلال الفترة الممتدة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه 2018، أمر رئيس الجمهورية اثنين من رموز الثورة التاريخيين – توفيا لاحقاً – بإنشاء جماعات مسلحة في جميع أنحاء البلد. وأمرت نائبة الرئيس الأمين الإداري الوطني والأمناء السياسيين لجبهة التحرير الوطني الساندينية على مستوى المقاطعات والبلديات بتنظيم هذه الجماعات للدفاع عن "الثورة". وتألفت هذه الجماعات من أعضاء سابقين في الجيش الشعبي الساندينو وأعضاء الجيش الاحتياطي الوطني وحركة شباب الساندينيين وشباب مهمشين وأعضاء عصابات وموظفين في شركات أمنية وغيرهم، وشاركت في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، منها عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي وأفعال التعذيب، بالتنسيق مع قوات الشرطة والجيش.

19- وقد وظَّف الرئيس ونائبة الرئيس هيكل جبهة التحرير الوطني الساندينية ومواردها للتسلل إلى كل المؤسسات العامة والحكومات المحلية، وعززا بذلك قبضتهما على كيانات الدولة في جميع أنحاء البلد. وأنشئت داخل جميع المؤسسات العامة "وحدات النصر"، التي تتألف من أعضاء جبهة التحرير الوطني الساندينية وما كان يُعرَف سابقاً باسم لجان القيادة الساندينية، ويرأسها "أمناء سياسيون"، وهم أشخاص يحظون بكامل ثقة الرئيس ونائبة الرئيس والحزب، ويتولون مهمة تنفيذ توجيهات الحزب داخل مؤسساتهم.

20- وتكفل وحدات النصر هذه السيطرة "من القاعدة". وتوجد في جميع مقاطعات نيكاراغوا وبلدياتها وأحيائها. وتجمع المعلومات التي ينقلها الأمناء السياسيون إلى قيادة جبهة التحرير الوطني الساندينية، التي تحيلها إلى مديرية استخبارات الدفاع التابعة للجيش – رغم الحظر الصارم لمشاركة الجيش في المراقبة السياسية – و/أو أجهزة استخبارات الشرطة. وقد تغلغلت شبكة الاستخبارات والمراقبة هذه في المجتمع على جميع المستويات، من الأحياء إلى مكاتب رؤساء البلديات والإدارات ومفوضيات الوزارات.

21- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن فريق الخبراء من تحديد معالم هيكل واسع النطاق للمراقبة والاستخبارات يستجيب لأوامر الرئيس ونائبة الرئيس. ويتألف هذا الهيكل أساساً من أعضاء الجيش الوطني والشرطة الوطنية ووزارة الداخلية ومعهد نيكاراغوا للاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد ووزارة الصحة والجماعات المسلحة الموالية للحكومة، ويستخدم مراكز حاسوبية مثبتة في كل البلديات. وترتبط جميع المؤسسات العامة أيضاً بهذا الهيكل من خلال أمنائها السياسيين الذين يحددون الموظفين العموميين وغيرهم من الأشخاص الذين يتعين التحقيق معهم. وتستخدم الحكومة هذه المعلومات (التي ترد أساساً عن طريق مركز المعلومات والاستخبارات الشرطية ولجنة الإعلام الوطنية ووحدة التحليل المالي وهيكل جبهة التحرير الوطني الساندينية) لتحديد المعارضين ورصد أنشطتهم ومضايقتهم أو تحديد موقعهم الجغرافي. ويحدد هذا الهيكل أيضاً من يجب توقيفهم أو طردهم أو منعهم من العودة أو تجريدهم من الجنسية تعسفاً.

رابعاً- الأنماط الرئيسية للانتهاكات والمؤسسات والأفراد المسؤولون عنها

ألف- عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في سياق مظاهرات عام 2018

22- خلص فريق الخبراء في وقت سابق إلى أن الشرطة الوطنية والجماعات المسلحة الموالية للحكومة قد استخدمت، بالتنسيق مع بعضها، القوة المميتة لقمع مظاهرات عام 2018 وارتكاب جرائم إعدام خارج نطاق القضاء. وخلص فريق الخبراء إلى أن الوفيات الـ 40 التي وثقها تشكل كلها إعدامات خارج نطاق القضاء. وفي حين أثبت فريق الخبراء المسؤولية المباشرة للشرطة والجماعات المسلحة الموالية للحكومة، فقد لاحظ أن هناك ما يبرر إجراء مزيد من التحقيق في مشاركة الجيش الوطني في حملات القمع[7].

23- وفي عام 2018، أعلن الجيش أن دوره خلال الأزمة انحسر في حماية الأصول الاستراتيجية، ونفى تورطه في القمع. غير أن فريق الخبراء حصل على معلومات موثوقة مفادها أن الجيش شارك في حملات القمع باستخدام أسلحة فتاكة، بالتنسيق مع الشرطة والجماعات المسلحة الموالية للحكومة. ووفقاً لهذه المعلومات، عُقِد اجتماع في 20 نيسان/أبريل 2018، بمشاركة ضباط من قيادة العمليات الخاصة ومديريات العقيدة والتدريب والاستخبارات ومكافحة التجسس والأركان والإدارة، قيل خلاله إن البلد يواجه انقلاباً دبرته منظمات اجتماعية. وتلا رئيس أركان الجيش الوطني أمراً رئاسياً يدعو رؤساء الوحدات العسكرية المختلفة إلى "تحييد" المشاركين في المظاهرات.

24- وخلص فريق الخبراء إلى أن الرئيس ونائبة الرئيس أمرا الشرطة الوطنية والجيش الوطني والجماعات المسلحة الموالية للحكومة بقمع المظاهرات بعنف في إطار استراتيجية للاحتفاظ بالسلطة بأي ثمن[8]. ومن ثم، أمر القائد العام للجيش الوطني بمشاركة القوات العسكرية في قمع المظاهرات، رغم عدم اختصاصها في مسائل الأمن العام، مع علمه التام بأن تدخل الجيش قد يؤدي إلى خسائر في الأرواح. وسمح نائب مدير الشرطة الوطنية لضباط الشرطة باستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين. وقاد رئيس مديرية العمليات الخاصة بالشرطة مشاركة عناصرها في قمع الاحتجاجات وإزالة المتاريس، بالتنسيق مع رؤساء مراكز الشرطة في المقاطعات. وفي 19 نيسان/أبريل 2018، أحال الأمين الإداري الوطني لجبهة التحرير الوطني الساندينية أمر نائبة رئيس الجمهورية بالدفاع عن الثورة بكل الوسائل[9] إلى الأمناء السياسيين لمختلف المؤسسات العامة المنتمين إلى جبهة التحرير الوطني الساندينية، مما أدى إلى اعتماد استراتيجية عنيفة لمواجهة المظاهرات من خلال نشر الجماعات المسلحة الموالية للحكومة.

25- وشملت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء الموثقة إجراءات منسقة نفذها أفراد الشرطة والجيش والجماعات المسلحة الموالية للحكومة. ويدل استخدامهم المنهجي والمتعمد لأسلحة فتاكة، بعضها مخصص حصراً للاستخدام العسكري وإشراك القناصة واعتماد التكتيكات القتالية المصممة لقتل الحشود بدلاً من احتوائها وارتفاع عدد الضحايا المصابين بطلقات نارية في أجزاء حيوية من الجسم على أن المقصود لم يكن تفريق المتظاهرين بل قتلهم وزرع الخوف في نفوس السكان. وخلص فريق الخبراء إلى أن الجيش شارك بنشاط في قمع المظاهرات، وقدم أسلحة للشرطة والجماعات المسلحة الموالية للحكومة وقام بعمليات استخباراتية ودرَّب موظفين مدنيين، منهم أعضاء حركة الشباب الساندينيين وشباب مهمشون وموظفون مدنيون.

(7) A/HRC/52/63، الفقرة 112.

(8) ورقة غرفة اجتماعات تتضمن الاستنتاجات المفصَّلة لفريق خبراء حقوق الإنسان المعني بنيكاراغوا، متاحة في: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/ghre-nicaragua/index، الفقرات 983 و984 و1006.

(9) المرجع نفسه، الفقرة 247.

26- وتولت مديرية الاستخبارات الدفاعية التابعة للجيش مهمة تنفيذ عمليات قمع المظاهرات، بالتنسيق مع مديرية الاستخبارات ومكافحة التجسس التابعة للجيش ومديرية استخبارات الشرطة وقيادة العمليات الخاصة بالجيش ومديرية العمليات الخاصة للشرطة. واستخدم أفراد هاتين الهيئتين أسلحة مخصصة للجيش وقناصة خلال تدخُّلاتهم. ونشرت القيادات والمفرزات العسكرية الإقليمية، والكتيبة الإيكولوجية وقيادة العمليات الخاصة، أفراداً عسكريين، يرتدون زي الشرطة أو الزي المدني، لدعم الشرطة والجماعات المسلحة الموالية للحكومة في الميدان.

27- ولدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الجيش قد ارتكب، إلى جانب الشرطة الوطنية والجماعات المسلحة الموالية للحكومة، جرائم إعدام خارج نطاق القضاء في سياق الاحتجاجات الجماهيرية لعام 2018.

باء- حالات الاحتجاز التعسفي والمحاكمات الجائرة وحالات الاختفاء القسري

1- حالات الاحتجاز التعسفي والمحاكمات الجائرة

28- أثبت فريق الخبراء أن الاحتجاز التعسفي والمحاكمة الجائرة للمعارضين الحقيقيين أو المفترضين يشكلان نمطاً من الانتهاكات لجأت إليه السلطات لمعاقبة المنتقدين وإسكاتهم في جميع مراحل القمع[10]. وخلال مظاهرات عام 2018، ارتفع عدد حالات الاحتجاز التعسفي بشكل كبير حيث احتجز أفراد الشرطة والجيش والجماعات المسلحة الموالية للحكومة مئات المتظاهرين. كما ألقت الشرطة القبض بشكل انتقائي على القادة الاجتماعيين والشخصيات السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. واستمرت هذه الممارسة، حيث استهدفت السلطات مجموعة متزايدة من المعارضين الحقيقيين أو المفترضين وأقاربهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ فريق الخبراء بتعرض 193 شخصاً للاحتجاز التعسفي.

29- وقامت الشرطة الوطنية، بما في ذلك مديرية المساعدة القضائية[11]، ومكتب المدعي العام والسلطة القضائية ودائرة السجون الوطنية، بدعم من شبكة مراقبة واستخبارات واسعة النطاق، بأدوار منسقة في احتجاز المعارضين الحقيقيين أو المفترضين ومقاضاتهم جنائياً، مع ارتكاب انتهاكات جسيمة خلال هذه الإجراءات (انظر الفقرات من 17 إلى 21 أعلاه)[12]. كما اعتمدت الجمعية الوطنية قوانين وسعت الهامش المتاح للسلطات لتوقيف هؤلاء الأشخاص ومحاكمتهم جنائياً[13].

30- وفي عام 2018، أمر نائب مدير الشرطة الوطنية آنذاك بنشر قوات الشرطة، ومنها أفراد وحدات العمليات الخاصة، لقمع الاحتجاجات الاجتماعية في جميع أنحاء البلد، مما أدى إلى توقيف مئات المتظاهرين تعسفاً – باستخدام العنف المفرط في كثير من الأحيان. كما يسر نائب مدير الشرطة آنذاك المشاركة النشطة للجماعات المسلحة الموالية للحكومة في عمليات الشرطة. وألقت هذه الجماعات القبض على أشخاص بشكل مباشر وشاركت أحياناً في الاستجوابات.

31- وفي حزيران/يونيه 2018، كان ما يسمى بعملية التنظيف، وهي سلسلة من العمليات الأمنية العنيفة لإزالة المتاريس والقضاء على الاحتجاجات، بمثابة بداية توقيفات أكثر انتقائية قامت بها الشرطة.

(10) المرجع نفسه، الفقرات 440–444 و986 و1041 و1043.

(11) مديرية التعاون القانوني هي وحدة متخصصة تابعة للشرطة يمكنها الشروع في التحقيقات من تلقاء نفسها، استجابةً لشكوى أو بناءً على أوامر من المدعي العام. وتحقق في الحوادث التي قد تشكل جرائم وتوثّقها، وتحدد المشتبه فيهم وتوقفهم، وتجمع الأدلة ومواد التحقيق ذات الصلة.

(12) A/HRC/52/63، الفقرتان 113 و114.

(13) ورقة غرفة اجتماعات تتضمن الاستنتاجات المفصَّلة لفريق الخبراء، الفقرات 533–552 و1176–1178.

وبناءً على تعليمات من رئيس المديرية الفرعية العامة للتحقيقات والاستخبارات الشرطية والأمين السياسي لمكتب المدعي العام، قام رئيس مديرية المساعدة القضائية بدور رئيسي في احتجاز المعارضين من خلال إصدار مذكرات توقيف تستند إلى قوائم أعدتها شبكة الاستخبارات.

32- وانتهكت الشرطة ومكتب المدعي العام بشكل منهجي الحق في الإجراءات القانونية الواجبة بعدم إبلاغ المحتجزين لدى توقيفهم بأسباب احتجازهم، وعدم عرضهم على قاضٍ خلال المهلة القانونية المحددة في 48 ساعة. ومُنِع المحامون بشكل منهجي من زيارة موكليهم المحتجزين، ولا سيما المحتجزون في مجمع سجن خورخي نافارو، المعروف باسم لامونديلو، وسجن النساء المعروف باسم لإسبيرانثا، ومن الاطلاع على ملفات القضايا لإعداد دفاع موكليهم. وكثيراً ما قامت الشرطة ومكتب المدعي العام بتلفيق الأدلة وتزويرها.

33- ونفذ كبير المدعين العامين والمفتش العام والأمين السياسي لمكتب المدعي العام توجيهات رئيس الجمهورية ونائبته بتحديد من يجب مقاضاته لتحقيق أهدافهما السياسية. وقد أحال هذه التوجيهات مستشار رئاسي. كما كان للمفتش العام دور فعال في تلفيق التهم القائمة على أدلة مفتعلة لضمان نتائج محددة سلفاً. ودعم المفتشَ العام في هذه المهمة رئيسُ الوحدة المتخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة التابعة لمكتب المدعي العام ومديرية المساعدة القضائية، ولا سيما إداراتها المعنية بالجرائم العنيفة والمخدرات والجرائم الحاسوبية وجرائم القتل والأسلحة النارية، التي كانت تلفق الأدلة. وفي عام 2018، أصدر المدعي العام أيضاً تعليمات إلى محكمة الاستئناف في ماناغوا بتنفيذ هذه التوجيهات الرئاسية.

34- كما حرم القضاة بشكل منهجي الأفراد الذين يعتبرون معارضين من الحق في محاكمة عادلة (انظر الفقرة 17 أعلاه)[14]. وغالباً ما كانت جلسات الاستماع تُعقَد خلف أبواب مغلقة، دون مبرر أو إشعار مسبق. وقبل القضاة باستمرار الأدلة التي قدمها الادعاء بينما رفضوا اعتراضات الدفاع، بما في ذلك تلك التي كانت تبرز مخالفات إجرائية. وكان المتهمون يدانون بشكل روتيني، رغم عدم وجود مبررات ذات مصداقية لذلك ورغم الانتهاكات الجسيمة للإجراءات القانونية الواجبة.

35- وأيدت محاكم الاستئناف باستمرار أحكام المحاكم الابتدائية. كما رفضت أو عرقلت التماسات المثول أمام المحكمة للطعن في شرعية الاحتجازات ذات الدوافع السياسية. وفي الحالات النادرة التي خوَّلت فيها محاكم الاستئناف لقضاة الإنفاذ تنفيذ أوامر المثول أمام المحكمة، تجاهلت الشرطة أو سلطات السجون هذه الأوامر.

36- وتلقى الأمناء السياسيون المتعاقبون لمحكمة العدل العليا أوامر من رئيس الجمهورية ونائبته، مباشرةً أو عن طريق مستشاري الرئاسة، بضمان إدانة معارضين. ثم أحال الأمناء السياسيون هذه الأوامر إلى بقية أعضاء السلطة القضائية، بما في ذلك مكتب المساعدة القضائية. وصدرت تعليمات إلى المحامين المعينين في إطار المساعدة القضائية بإهمال واجباتهم عمداً بعدم إعداد ملفات القضايا الموكلة إليهم على النحو الواجب وعدم تقديم دفاع مناسب. وفي القضايا المتعلقة بالمعارضين، لم يتصرف أعضاء مكتب المدعي العام أو المحاكم إلا على أساس تعليمات رئيس الجمهورية أو نائبته.

37- وأصدرت المديرية العامة لدائرة السجون الوطنية والإدارة العليا لوزارة الداخلية تعليمات إلى مديري مراكز الاحتجاز بمنع المحامين من زيارة موكليهم وتحدي أوامر المثول أمام المحكمة.

2- حالات الاختفاء القسري

38- وثق فريق الخبراء 14 حالة لمعارضين احتُجِزوا تعسفاً ورفضت السلطات الكشف عن مصيرهم ومكان وجودهم لشهور أو سنوات. وعلى سبيل المثال، لم تكشف السلطات عن مصير ومكان وجود

(14) A/HRC/52/63، الفقرات 62-66؛ وورقة غرفة اجتماعات تتضمن الاستنتاجات المفصَّلة لفريق الخبراء، الفقرات 553-558.

كارلوس ألبرتو بوخورخي مارتينيز، الموقوف في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وفريدي أنطونيو كيزادا، الموقوف في 29 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2023، إلا عندما جرى طردهما إلى غواتيمالا في 5 أيلول/سبتمبر 2024. وحدد فريق الخبراء 12 حالة اختفاء قسري مستمرة، منها حالات بروكلين ريفيرا بريان، نائب في الجمعية الوطنية وزعيم شعب ميسكيتو، وفيكتور بويتانو كولمان، وأنجيليكا باتريشيا شافاريا ألتاميرانو، وفابيولا تيريسيرو كاسترو، وستيدمان فاغوث مولر، وإدي مويسيس غونزاليس فالديفيا، وكتالينو ليو كاركامو إيريرا، وخوليو أنطونيو كوينتانا كارفاخال، وفابيو ألبرتو كاسيريس لاريوس.

39- كما وثق فريق الخبراء العديد من حالات الاختفاء القسري القصيرة الأجل منذ نيسان/أبريل 2018، وهي حالات اختفاء استمرت عدة أيام أو عدة أسابيع، رفضت خلالها السلطات الكشف عن مصير الأشخاص المحتجزين وأماكن وجودهم. وعلى سبيل المثال، لم تكشف السلطات عن مصير ومكان وجود 35 معارضاً احتُجزوا تعسفاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلا عندما أُفرِج عنهم بعد أسبوعين. وقد احتجزتهم الشرطة وسلطات السجون بمعزل عن العالم الخارجي، وحرمتهم من التمثيل القانوني ومن زيارات أسرهم. وبينت المعلومات التي جمعها فريق الخبراء أنه، رغم طلبات الأسر والمحامين المتكررة الموجهة إلى مديرية المساعدة القضائية، ومركز شرطة المنطقة الثالثة، وسجن لاموديلو، والسجن الشديد الحراسة المعروف باسم "لا 300"، وسجن لاإسبيرانثا، رفضت سلطات الشرطة والسجون باستمرار الكشف عن أي معلومات عن وضع المحتجزين أو أماكن وجودهم.

40- وكما ورد في الفرع السابق، نفذت الشرطة عمليات توقيف هؤلاء الأشخاص بالتنسيق مع مكتب المدعي العام بنفس طريقة العمل والتسلسل القيادي. ونادراً ما قبلت محاكم الاستئناف التماسات المثول أمام المحكمة. وعندما فعلت ذلك، واجهت تمادي الشرطة وسلطات السجون في عدم الامتثال. وتمكن فريق الخبراء من إثبات أن مديري سجون لاموديلو ولاإسبيرانثا ولا 300 يعرفون أن مراكز الاحتجاز التي يتولون مسؤولية إدارتها تحتجز أشخاصاً لم يُكشَف عن مصيرهم وأماكن وجودهم. وأكد فريق الخبراء أيضاً أن نائب مدير المديرية العامة لدائرة السجون الوطنية يراقب عن كثب حالة جميع الأشخاص المحتجزين بدوافع سياسية وأنه يعلم أنه لم يُكشَف عن وضع المحتجزين في مراكز الاحتجاز هذه ومكان وجودهم.

جيم- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

41- خلص فريق الخبراء في وقت سابق إلى أنه منذ نيسان/أبريل 2018، ارتكب أفراد من الشرطة الوطنية ودائرة السجون الوطنية والجماعات المسلحة الموالية للحكومة بشكل منهجي أفعالاً ترقى إلى مستوى التعذيب، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، فضلاً عن ضروب أخرى من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ضد معارضين حقيقيين أو مفترضين تعرضوا للاحتجاز التعسفي[15].

42- وفي معظم الحالات التي وثقها فريق الخبراء، نُقِل المحتجزون أولاً إلى مراكز الشرطة التابعة للمقاطعات ثم لاحقاً إلى مرافق الاحتجاز في ماناغوا، ولا سيما مرافق مديرية المساعدة القضائية ("El Viejo Chipote" في عام 2018 و"El Nuevo Chipote" منذ عام 2019) ومركز شرطة المنطقة الثالثة (منذ عام 2023). واقتيد بعضهم إلى أماكن احتجاز سرية. وبعد جلسات الاستماع الأولية، كان الذكور يُرسَلون عادة إلى لاموديلو وكانت الإناث تؤخذن إلى لاإسبيرانثا، وكلاهما في ماناغوا. وأودِع عدد كبير من المعارضين المحتجزين تعسفاً سجن لا 300.

43- وقام موظفو دائرة السجون الوطنية والشرطة الوطنية، وكذلك أفراد الجماعات المسلحة الموالية للحكومة، بإخضاع المعارضين الحقيقيين أو المفترضين لأفعال ترقى إلى مستوى التعذيب البدني وغيره

(15) A/HRC/58/26، الفقرة 67؛ وورقة غرفة اجتماعات تتضمن الاستنتاجات المفصَّلة لفريق الخبراء، الفقرات 598-618.

من ضـروب المعاملة أو العقوبة القاسـية أو اللاإنسـانية أو المهينة أثناء الاسـتجوابات المكثفة من أجل الحصـول على معلومات أو معاقبتهم على مشـاركتهم في الاحتجاجات. وشـملت الأفعال التي وثقها فريق الخبراء الضرب، والعنف الجنسي (الاغتصاب، والتهديد بالاغتصاب والعري القسري)، والصعق بالكهرباء (بما في ذلك على مستوى الأعضاء التناسلية)، والحرق، والخنق، والإيهام بالإغراق، والإصابات بأشياء مخترقة، وشد الأظافر، وأوضاع الإجهاد، وضبط النفس لفترات طويلة. وحرص المدعون العامون والقضاة والشـرطة وسـلطات السـجون على إخفاء هذه الأفعال، بما في ذلك منع الضـحايا من الاتصـال بأسـرهم ومحاميهم وحرمانهم من سبل الانتصاف القانونية.

44- وفي السـجون ومراكز الاحتجاز التابعة للشـرطة، عرَّض موظفو الشـرطة وموظفو السـجون معتقلين سياسيين لأفعال ترقى إلى مستوى التعذيب النفسي وغيره من ضروب المعاملة السيئة أو العقوبة، بما في ذلك التهديد بقتلهم وقتل أفراد أسرهم، ونقص الغذاء والماء وأشعة الشمس والرعاية الطبية، وحظر الأنشطة التعليمية أو الترفيهية. وخضع بعض المحتجزين للحبس الانفرادي فترات طويلة أو إلى أجل غير مسمى، وحرموا من زيارات محاميهم وأقاربهم، ولا سيما أطفالهم.

45- وتآمر مكتب المدعي العام والشرطة الوطنية لتأخير عرض المحتجزين الذين عليهم آثار تعذيب واضحة على السلطات المختصة، مما أتاح الوقت الكافي لتلاشي الأدلة المادية على إساءة معاملتهم. وتجاهلت المحاكم الجنائية بشكل منهجي شكاوى الدفاع بشأن أفعال التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. ورفضت محكمة الاستئناف في ماناغوا باستمرار أو أخرت التماسات المثول أمام المحكمة التي طلب مقدموها إخضاع الأشخاص المعنيين لفحوص طبية شرعية وتقديم معلومات عن ظروف احتجازهم.

46- كما شارك مسؤولون رفيعو المستوى في السجون والشرطة بشكل مباشر في أفعال ترقى إلى مستوى التعذيب أو سوء المعاملة، وأصدروا تعليمات لمرؤوسيهم بارتكاب أفعال من هذا القبيل وسمحوا بوقوعها. وأصدر مدير المديرية العامة لدائرة السجون الوطنية وأحد نوابه تعليمات إلى مديري السجون في البلد بفرض المعاملة التمييزية للأشخاص المحتجزين لأسباب سياسية، ومعنى ذلك في كثير من الحالات تعريضهم لأفعال ترقى إلى مستوى سوء المعاملة وحتى التعذيب.

47- وبناءً على أوامر من رئيس الجمهورية أو نائبته كان ينقلها، في عام 2018، المدعي العام، واعتباراً من عام 2019، الأمناء السياسيين لمحكمة العدل العليا، رفض قضاة أو عرقلوا شكاوى قدمها الدفاع بشأن التعرض لأفعال التعذيب أثناء الاحتجاز. وأصدرت المديرية العامة لدائرة السجون الوطنية ووزارة الداخلية تعليمات لمديري السجون بتحدي أوامر المثول أمام المحكمة، بما في ذلك تلك التي تشمل إجراء فحوص طبية شرعية وتقديم معلومات عن ظروف الاحتجاز. وبالتالي، تعزز نمط منهجي من الإفلات من العقاب داخل نظام السجون، مما أعاق المساءلة ويسَّر استمرار إساءة معاملة المحتجزين.

دال- طرد المواطنين ومنع الأفراد من دخول البلد

48- سبق لفريق الخبراء أن خلص إلى أن طرد المواطنين جزء من خطة يقودها رئيس الجمهورية ونائبته للقضاء على أي شكل من أشكال المعارضة. واستهدف جميع النيكاراغويين الذين طردوا قسراً من البلد لأسباب سياسية وتركوا في حالة ضعف شديد من دون أي سبيل انتصاف فعال[16].

49- واستمر هذا النمط خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ففي 5 أيلول/سبتمبر 2024، طردت الحكومة إلى غواتيمالا 135 شخصاً (110 رجال و25 امرأة) كانوا قد سُلِبوا حريتهم تعسفاً. وقد أدين

(16) ورقة غرفة اجتماعات عن انتهاكات حقوق الإنسان في حرية التنقل والجنسية (بالإسبانية فقط)، متاحة في: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/ghre-nicaragua/index، الفقرة 92.

بعضهم بارتكاب جرائم سياسية وآخرون بارتكاب جرائم عادية، رغم أن معظمهم لم يخطروا بإدانتهم. وبعد احتجازهم في سجون مختلفة، نُقِلوا إلى لامونديلو قبل طردهم إلى غواتيمالا. ولم تصدر السلطات أمراً بالطرد أو قائمة رسمية بهوية هؤلاء الأشخاص، مما يؤثر سلباً على إمكانية استفادتهم من الحماية الدولية.

50- وأكد فريق الخبراء في وقت سابق أن عمليات طرد النيكاراغويين حتى شباط/فبراير 2024 كانت بأمر من رئيس الجمهورية ونائبته ونسَّقتها مؤسسات رسمية عديدة، منها الجيش والقضاء ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية والجمعية الوطنية ومكتب المدعي العام والشرطة[17]. وقد اعترف رئيس الجمهورية[18] ونائبته[19] بذلك علناً. واستمر هذا التسلسل القيادي والتعاون المؤسسي، مع بعض الاختلافات، في عمليات الطرد الأخيرة.

51- وبمجرد أن أطلق الرئيس ونائب الرئيس خطتهما لطرد المعارضين من نيكاراغوا في شباط/فبراير 2023، بدأت مؤسسات الدولة هذه في العمل بطريقة منسقة لتنفيذ عمليات الطرد. في 9 شباط/فبراير 2023، وبناء على الاتهامات التي وجهها مكتب المدعي العام، أصدر رئيس الدائرة الجنائية الأولى في محكمة استئناف ماناغوا قرارا يعلن فيه أن 222 من النيكاراغويين الذين حرموا من حريتهم تعسفا "خونة للوطن" ويأمر ب "ترحيلهم فورا". ولم يجد فريق الخبراء أي دليل على صدور قرارات قضائية أو إدارية تقضي بطرد النيكاراغويين المذكورين أعلاه البالغ عددهم 135 شخصاً إلى غواتيمالا أو الضحايا في الحالات الموثقة الأخرى.

52- وأمرت نائبة رئيس الجمهورية ونائب وزير الداخلية بعمليات الطرد هذه. وأرسل نائب الوزير تعليمات إلى المديرية العامة للهجرة وشؤون الأجانب بإصدار جوازات سفر فورية للسماح لها بالمضي قدماً. تم تمرير الأوامر إلى مدير مديرية الهجرة. ووثق فريق الخبراء أيضا ثلاث حالات طرد جماعي وفردي حضر خلالها وزير الداخلية، وأربع حالات أشرف فيها مستشار رئاسي على عملية الطرد. وفي حالات طرد الأشخاص المحرومين من حريتهم، أصدرت وزارة الداخلية تعليمات إلى مديري مراكز الاحتجاز ذات الصلة بإعداد الأشخاص لطردهم ونقلهم إلى القطاع العسكري لمطار ماناغوا الدولي.

53- وتشارك الشرطة الوطنية بنشاط في طرد النيكاراغويين، ولا سيما عن طريق نقل الأشخاص، بمن فيهم أسر بأكملها، إلى نقطة طردهم، وغالبا ما يكون ذلك دون أمر قضائي. في بعض الحالات، أجبر ضباط الشرطة الناس على التوقيع على وثائق تفيد بأن مغادرتهم كانت طوعية. وفي حالات أخرى، قاموا بترتيبات السفر وسلموا النقود مباشرة إلى الضحايا، مما أجبرهم على التوقيع على وثائق تعترف بتلقي "المساعدة". وبناء على أوامر من مديرهم، ساهم أعضاء مديرية استخبارات الشرطة أيضا في تحديد الأشخاص الذين يجب طردهم ومراقبتهم. وحدد فريق الخبراء أيضاً عمليتي طرد يشرف عليهما مباشرة مدير الشرطة الوطنية.

54- كما لعب الجيش الوطني دوراً مركزياً في تنفيذ عمليات الطرد. وشارك رئيس وأعضاء مديرية استخبارات الدفاع في المراقبة السياسية للأشخاص الذين ينتقدون الحكومة. وتبادلت المديرية المعلومات الاستخباراتية مع كبار أعضاء جبهة التحرير الوطني الساندينية ومديرية استخبارات الشرطة لتحديد الأفراد الذين يتعين طردهم. وقرر نائب وزير الداخلية من يطرد بناء على هذه المعلومات. وبناء على أوامر

(17) المرجع نفسه، الفقرات 220-223.

(18) انظر https://www.el19digital.com/articulos/ver/titulo:136812-mensaje-del-presidente-comandante-daniel-al-pueblo-nicaraguense-09-02-23.

(19) انظر https://www.el19digital.com/articulos/ver/136795-companera-rosario-murillo-en-multinoticias-09-02-23.

الرئيس، حضر القائد العام للجيش الوطني وأتاح الوصول إلى القطاع العسكري في مطار ماناغوا الدولي لطرد 222 و135 معتقلاً سابقاً في شباط/فبراير 2023 وأيلول/سبتمبر 2024 على التوالي. ووثق فريق الخبراء أيضا مشاركة أفراد من القيادة العسكرية الإقليمية الرابعة في خمس عمليات طرد على الأقل عبر الحدود البرية مع كوستاريكا، بالتنسيق مع الشرطة.

55- وقامت وزارة الخارجية بتنسيق الاتصالات الدبلوماسية اللازمة، بما في ذلك إحالة التعليمات إلى القنصليات بإلغاء الحماية القنصلية للأشخاص المطرودين. وفي حالتين من حالات الطرد الجماعي، رافق نائبان من الجمعية الوطنية الضحايا إلى وجهتهم.

56- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق الخبراء توثيق حالات النيكاراغويين الذين منعت من دخول البلد. أدت هذه الإجراءات إلى انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان ذات تأثير تراكمي وتشكل جزءا من نمط منهجي من انتهاكات حقوق الإنسان التي تترك الضحايا عديمي الجنسية بحكم الأمر الواقع. وحصل فريق الخبراء على معلومات تؤكد أن التعليمات بمنع النيكاراغويين من دخول بلدهم جاءت من المديرية العامة للهجرة وشؤون الأجانب، بناء على أوامر مباشرة من نائب وزير الداخلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، اعتمدت الجمعية الوطنية القانون رقم 1228، الذي يمنح المديرية صلاحية تقييد دخول البلد للمواطنين الذين يعتبرون يشكلون تهديداً للسيادة أو النظام العام.

هاء- الحرمان التعسفي من الجنسية والحرمان من الحماية

57- سبق لفريق الخبراء أن وثق حرمان الحكومة التعسفي من الجنسية لـ 317 من نيكاراغوا، الذين أصبح معظمهم عديمي الجنسية، مما يشكل انتهاكا لالتزاماتها الدولية، ولا سيما بموجب اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961[20]. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثق فريق الخبراء 135 حالة أخرى من حالات الحرمان التعسفي من الجنسية. كما وثق فريق الخبراء حالات عديدة لنيكاراغويين لم يتمكنوا من تجديد جوازات سفرهم أثناء وجودهم في الخارج.

58- وبدأ هذا النمط من الحرمان التعسفي من الجنسية في شباط/فبراير 2023. وقرر الرئيس ونائب الرئيس تجريد النيكاراغوا من جنسيتهم[21]. وعدة مؤسسات حكومية، بما في ذلك الجيش، والقضاء، ووزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، والبلديات، والجمعية الوطنية، والشرطة الوطنية، ومكتب المدعي العام.مكتب *المدعي العام للجمهورية)*، وقام مكتب المدعي العام والمجلس الأعلى للانتخابات بتنسيق إجراءاتهما لتنفيذ ذلك القرار[22].

59- وفي 9 شباط/فبراير 2023، أمرت الدائرة الجنائية الأولى في محكمة استئناف ماناغوا بحرمان 222 من نيكاراغوا الذين تم طردهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتهمة "خيانة الوطن" من الجنسية، بناء على تعليمات من الرئيس ونائب الرئيس[23]. وفي اليوم نفسه، عدلت الجمعية الوطنية المادة 21 من الدستور المتعلقة بالحظر المطلق للحرمان من الجنسية للسماح بإسقاط جنسية الأفراد المصنفين على أنهم "خونة للوطن". ورغم أن الإصلاح الدستوري لم يدخل حيز التنفيذ بعد، نظرا لأنه لم يعتمد في القراءة الثانية، فقد سنت الجمعية الوطنية قانونا لتنفيذ التغيير.

(20) A/HRC/52/63، الفقرات 46 و104 و108؛ وورقة غرفة اجتماعات تتضمن الاستنتاجات المفصَّلة لفريق الخبراء، الفقرتان 769 و779؛ وA/HRC/58/26الفقرات 33 و34 و99؛ وورقة غرفة اجتماعات عن انتهاكات حقوق الإنسان في حرية التنقل والجنسية (بالإسبانية فقط)، الفقرتان 105 و106.

(21) ورقة غرفة اجتماعات عن انتهاكات حقوق الإنسان في حرية التنقل والجنسية، الفقرة 227.

(22) المرجع نفسه، الفقرات 220-223.

(23) المرجع نفسه، الفقرتان 223 و226.

60- وفي 15 شباط/فبراير 2023، قرأ رئيس محكمة الاستئناف في ماناغوا قرار المحكمة المستند إلى التهم الموجهة من مكتب المدعي العام، والذي يأمر بحرمان 94 نيكاراغوا من الجنسية، معظمهم كانوا بالفعل في الخارج. ولم يجد فريق الخبراء أي دليل يشير إلى اتخاذ إجراءات جنائية. في 10 آذار/مارس 2023، أمر القاضي الثاني في منطقة المحاكمة الجنائية في ماناغوا بحرمان المونسنيور رولاندو خوسيه ألفاريز لاغوس من الجنسية.

61- وفي 10 أيلول/سبتمبر 2024، أعلنت محكمة العدل العليا أن الدائرة الجنائية الأولى في محكمة استئناف ماناغوا أمرت بحرمان 135 من نيكاراغوا الذين طردوا إلى غواتيمالا من الجنسية، دون الكشف عن هوياتهم[24]. ويتضمن قرار المحكمة هذا أيضا بالتفصيل الخسارة الدائمة للحقوق المدنية للضحايا ومصادرة ممتلكاتهم من قبل مكتب المدعي العام لصالح الدولة. أصبح معظم الضحايا عديمي الجنسية.

62- وحدد فريق الخبراء أيضا حالات حرم فيها النيكاراغويون الذين يعيشون في الخارج من جنسيتهم دون أمر قضائي أو إداري. وأفاد بعض الضحايا بأنهم اكتشفوا أنهم فقدوا جنسيتهم عند طلب السجلات المدنية وقيل لهم إنهم غير موجودين. وأبلغت السلطات القنصلية آخرين بشكل غير رسمي بأنهم فقدوا جنسيتهم عندما سعوا لتجديد جوازات سفرهم. ولم يجد فريق الخبراء أي دليل على اتخاذ إجراءات جنائية ضد الضحايا. كان معظمهم يطلبون اللجوء رسمياً أو حصلوا على صفة لاجئ عندما اكتشفوا أنهم فقدوا جنسيتهم. وتركوا بحكم الأمر الواقع عديمي الجنسية وبدون أدلة لتوثيق قضيتهم عند التقدم بطلب للحصول على الحماية الدولية.

63- وبناء على أوامر من نائب وزير الداخلية، ترفض المديرية العامة للهجرة وشؤون الأجانب تجديد جوازات سفر المعارضين الحقيقيين أو المفترضين وأقاربهم الذين يعيشون في الخارج. ونفى مدير مديرية شؤون الأجانب تجديد جوازات السفر لأسباب سياسية. ورغم أن هذه الأعمال لم تجردهم رسميا من جنسيتهم، إلا أنها تركت الضحايا عديمي الجنسية بحكم الأمر الواقع، مما قوض بشدة قدرتهم على ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم والمطالبة بالحماية الدولية.

64- وأكد فريق الخبراء أن المديرية الفرعية العامة للتحقيقات واستخبارات الشرطة، ومديرية استخبارات الدفاع التابعة للجيش، وكبار أعضاء الجبهة الوطنية لتحرير السودان، يقومون بتنسيق جمع المعلومات الشخصية والأسرية والوظيفية وغيرها من المعلومات عن الأشخاص الذين يعتبرون يشكلون تهديدا للسيادة الوطنية والمجتمع. وفي حالة عدم صدور أمر قضائي، يقرر نائب وزير الداخلية من الذي يحرمه من جنسيته بناء على تلك المعلومات، وذلك بالتشاور مع نائب الرئيس.

واو- حملة على المنظمات غير الربحية

65- وثق فريق الخبراء حالات الإلغاء الواسع النطاق للوضع القانوني لغير-المنظمات الربحية من قبل مجلس الأمة ووزارة الداخلية والمصادرة التعسفية لأصول المنظمات. وقد أسهمت هذه الإجراءات إسهاما كبيرا في تفكيك الحيز المدني وكفلت احتكار الدولة للأنشطة المجتمعية والإنمائية والاجتماعية الاجتماعية. وتشمل المنظمات المتأثرة المنظمات المكرسة لحقوق الإنسان والمرأة والشعوب الأصلية والمجتمعات الدينية، فضلا عن رابطات الأعمال.

66- وقبل الإصلاح الدستوري في شباط/فبراير 2025، كان للمجلس الوطني صلاحية منح وإلغاء الشخصية القانونية للمنظمات غير الربحية. أرسل مدير المديرية العامة لتسجيل ومراقبة المنظمات غير

(24) انظر https://www.poderjudicial.gob.ni/prensa/notas_prensa_detalle.asp?id_noticia=12812.

الهادفة للربح التابعة لوزارة الداخلية قرارات قانونية تطالب بالإلغاء إلى رئيس مجلس الأمة. وقام المجلس الوطني للجامعات والمجلس الوطني للتقويم والاعتماد بالتنسيق مع الوزارة لإلغاء الشخصية الاعتبارية للجامعات. ثم أضافت الجمعية الوطنية الطابع الرسمي على هذه الإلغاءات باعتماد مراسيم قوانين. وبموجب القانون رقم 1127 لسنة 2022، نسب اختصاص إلغاء الوضع القانوني للمنظمات غير الربحية إلى وزارة الداخلية، بما يخالف الدستور المعمول به في ذلك الوقت. استخدمت السلطات التوصية رقم 8 لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية كأداة[25] لتبرير الإلغاء القسري الواسع النطاق والمنهجي للمنظمات غير الربحية.

67- وبعد إلغاء تسع منظمات معروفة بقيادة معارضين في كانون الأول/ديسمبر 2018، أصدرت وزارة الداخلية بيانا صحفيا زعمت فيه أنها شاركت في محاولة انقلاب فاشلة، وروجت للإرهاب وجرائم الكراهية، وشجعت واحتفلت بتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وأبلغت إياها بنقل أصولها إلى الدولة[26]. وفي أيلول/سبتمبر 2024، أكد الرئيس علنا هذا التفسير، مشيرا إلى أنه في عام 2018، تم استخدام المنظمات غير الحكومية لمحاولة الإطاحة بالحكومة[27]. وبعد أيام، كرر نائب وزير الداخلية اتهامات مماثلة كمبرر للإغلاق[28].

68- وألغى مجلس الأمة ووزارة الداخلية بالقوة الوضع القانوني لما لا يقل عن 437 5 منظمة غير ربحية منذ كانون الأول/ديسمبر 2018، بما في ذلك 939 1 منظمة منذ آذار/مارس 2024. كما صودرت أصول معظم المنظمات، ونفذ ذلك بدعم من مكتب المدعي العام. في حين أن هذه الممارسة كانت تحدث منذ عام 2018، فقد تم إضفاء الطابع الرسمي عليها باعتماد القانون رقم 1115 لعام 2022، الذي ينص على أن تصبح أصول المنظمات غير الربحية ملكاً للدولة ما لم يكن إلغاء وضعها القانوني بسبب الحل الطوعي. تم الآن القضاء على القطاع غير الربحي فعلياً في نيكاراغوا: اختفى حوالي 80 في المائة من المنظمات غير الربحية المسجلة في البلد في عام 2017.

زاي- التهديدات والمضايقات والمراقبة

69- منذ نيسان/أبريل 2018، دأبت الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على مراقبة وترهيب واضطهاد المعارضين المفترضين وأسرهم وأفرادهم القادرين على التعبئة الاجتماعية والقيادة[29].

70- وأكد فريق الخبراء أن للشرطة الوطنية مركزا للمعلومات والاستخبارات يقدم تقاريره إلى المفوض المسؤول عن المديرية الفرعية العامة للتحقيقات واستخبارات الشرطة، ويستخدم لتحديد المعارضين الحقيقيين أو المتصورين والحصول على المعلومات عنهم ورصدهم وتهديدهم ومضايقتهم. تتمتع مديرية استخبارات الدفاع التابعة للجيش بإمكانية الوصول غير المقيد إلى هذا المركز. كما يقوم موظفو مديرية التعاون القانوني – التي ترفع تقاريرها إلى المديرية الفرعية نفسها – ودائرة السجون الوطنية بجمع المعلومات أثناء الاستجواب. تسجل مراكز الكمبيوتر البلدية المعلومات التي يقدمها الناس في استمارات

(25) انظر https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/fsrb-fur/GAFILAT-FUR-Nicaragua-Jan-2020.pdf.

(26) انظر https://www.migob.gob.ni/nota-de-prensa-10-2/.

(27) انظر https://www.el19digital.com/articulos/ver/155425-acto-central-en-conmemoracion-del-45-aniversario-de-fundacion-del-ejercito-de-nicaragua-02-09-24.

(28) انظر https://www.youtube.com/watch?v=OQBWA_ruNKM.

(29) A/HRC/52/63، الفقرات 97–103؛ و A/HRC/55/27، الفقرات 17 و28 و60 و71.

التعداد السكانية لوزارة الصحة. وتساعد وحدة التحليل المالي على تحديد الحسابات المصرفية للمعارضين المراد الاستيلاء عليها.

71- تساهم وحدات النصر أيضا في جمع المعلومات ومراقبة وترهيب المعارضين والمسؤولين العموميين والصحفيين والطلاب والزعماء الدينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وحتى أعضاء جبهة التحرير الوطني الساندينية، من بين آخرين.

72- كما قدم معهد الاتصالات والبريد معلومات عن معارضي الشرطة من خلال اعتراض اتصالات مستخدميها بشكل غير قانوني. تم إضفاء الشرعية على هذه الممارسة في عام 2024 عندما تبنت الجمعية الوطنية القانون رقم 1223 الذي يخول المعهد مراقبة واعتراض وحظر المحتوى على الشبكات الاجتماعية والمنصات الرقمية ووسائل الإعلام التقليدية وتحديد الموقع الجغرافي للأفراد، باسم الحفاظ على الأمن القومي والنظام العام. وقد أنشأت هذه الأنشطة مناخا من الخوف والرقابة الذاتية حول نشر الأخبار وتبادل المعلومات على الإنترنت. كما يمتنع النيكاراغويون الذين يعيشون في الخارج عن التواصل مع أقاربهم في البلد خوفا من اعتراض مكالماتهم ورسائلهم.

73- ويستضيف معهد الاتصالات والبريد أيضا "مزارع المتصيدين" التي تعمل من مركز بايبانيك للمؤتمرات، والمعهد الوطني للتكنولوجيا، ومرافق محكمة العدل العليا، ومقر معهد الاتصالات والبريد. وتسيطر على هذه المزارع شبكة الاتصالات الشباب وأمين المنظمة الوطنية لجبهة التحرير الوطني الساندينية وتخضع لنائب الرئيس. إنهم يضايقون المعارضين ويهددونهم ويشوهون سمعتهم بينما ينشرون معلومات مضللة.

74- وقد وثقت فريق الخبراء التكثيف التدريجي لمراقبة المعارضين – لا سيما منذ عام 2023 – من قبل أفراد الشرطة الوطنية وأجهزة الاستخبارات وهياكل الجبهة السورية للتحرير الوطني والجماعات المسلحة الموالية للحكومة، وجميع الكيانات الخاضعة لسلطة الرئيس ونائب الرئيس. يضطر الأشخاص الخاضعون للمراقبة إلى الحضور يومياً – تحت التهديد بالاعتقال – إلى مركز شرطة مخصص إما شخصياً أو عن طريق إرسال رسائل تحتوي على صور وتفاصيل عن مكان وجودهم والأشخاص الذين يعتزمون مقابلتهم باستخدام بشكل جيد – منصات المراسلة المعروفة. وحدد فريق الخبراء الحالات التي ظل فيها النيكاراغويون يتعرضون للمضايقة أثناء وجودهم في الخارج وتعرضوا لضغوط لإرسال صور فوتوغرافية من بلدان إقامتهم. لا تقتصر هذه المراقبة على الأشخاص الذين يعتبرون معارضين. تتم مراقبة جميع السكان من قبل هيكل الاستخبارات من خلال وزارة الصحة، التي تجري إحصاء للسكان يتضمن أسئلة حول أماكن أفراد الأسرة وانتماءاتهم السياسية.

حاء- المصادرة التعسفية للممتلكات

75- وثق فريق الخبراء زيادة مقلقة في انتهاكات الحق في الملكية منذ نيسان/أبريل 2018. وصادرت الحكومة بشكل منهجي وتعسفي ممتلكات المعارضين وأقاربهم وحساباتهم المصرفية والمعاشات التقاعدية وغيرها من أصولهم، وجردتهم من الموارد الاقتصادية كجزء من خطتها لتحييد الأصوات المعارضة ومعاقبتها. وتطبيقاً لهذه السياسة، صادرت الحكومة، بدعم من الجمعية الوطنية، ممتلكات وأصول أخرى للمنظمات التي لا تستهدف الربح، ووسائل الإعلام المستقلة، والكنيسة الكاثوليكية، وكنائس الطوائف المسيحية الأخرى، والشركات والجامعات الخاصة.

76- ويشرف مكتب المدعي العام والمحاكم على الإجراءات الجنائية التي قد تؤدي إلى فرض عقوبات تبعية، بما في ذلك مصادرة الأصول، وتفصل فيها. ويدير مكتب المدعي العام أصول الدولة بالتنسيق مع

السجل العقاري المادي التابع لمعهد نيكاراغوا للدراسات الإقليمية. يقوم السجل العقاري المادي بتحديث المعلومات المتعلقة بتملك العقارات بالتنسيق مع سجل العقارات والعقارات التجارية والسجلات العقارية البلدية. ويرأس مدير السجل العقاري المادي اللجنة الوطنية للسجل العقاري التي تقدم تقاريرها إلى الرئيس. يمنح معهد الضمان الاجتماعي أو يمنع وصول الناس إلى معاشاتهم التقاعدية.

77- ووثق فريق الخبراء أن الشرطة الوطنية، بالتنسيق مع مكتب المدعي العام، قامت في العديد من الحالات، بعمل أوامر من الرئيس ونائب الرئيس، بتلفيق أدلة لاتهام المعارضين بالخيانة و/أو غيرها من الجرائم. وفي أعقاب إجراءات قضائية لم تحترم الإجراءات القانونية الواجبة، أدانت المحاكم المتهمين، وأمرت، من بين تدابير أخرى، بمصادرة أصولهم. لم يكن لدى المدعى عليهم إمكانية الوصول إلى سبيل انتصاف فعال للطعن في القرارات.

78- وفي حالة 222 و135 سجيناً سابقاً طردوا من البلد وحرموا من جنسيتهم في شباط/فبراير 2023 وأيلول/سبتمبر 2024، على التوالي، بالإضافة إلى 94 نيكاراغوا حرموا من جنسيتهم في شباط/فبراير 2023، أصدرت محكمة استئناف ماناغوا قرارات تأمر مكتب المدعي العام بتنفيذ مصادرة أصولهم.

79- ونفذ مكتب المدعي العام هذه الأوامر بالاستيلاء على الممتلكات وغيرها من الأصول، بدعم من الشرطة، ومنحها لمؤسسات الدولة. كما أحالت معلومات عن الممتلكات المصادرة إلى السجل العقاري المادي التابع لمعهد نيكاراغوا للدراسات الإقليمية، مع الإشارة إلى المؤسسة الحكومية التي ينبغي أن تخصص لها الممتلكات.

80- وحدد فريق الخبراء بعض الحالات التي نقل فيها مكتب المدعي العام ملكية الممتلكات إلى الدولة بحكم الأمر الواقع؛ وقام فيها مكتب المدعي العام بنقل ملكية الممتلكات إلى الدولة بحكم الأمر الواقع؛ ونقل مكتب المدعي العام ملكية الممتلكات إلى الدولة بحكم الأمر الواقع. أي دون علم الضحايا بأي إجراءات ضدهم. ووثق فريق الخبراء أيضا حالات احتل فيها أشخاص مرتبطون بقوات الأمن الحرة للتحرير الوطني ممتلكات بحكم الأمر الواقع.

خامساً- أثر انتهاكات حقوق الإنسان العابر للحدود الوطنية

81- تتجاوز الأعمال القمعية التي تقوم بها الحكومة حدود البلد وتؤثر على المعارضين الحقيقيين أو المفترضين في الخارج. وواصلت الحكومة استهداف أقارب المعارضين داخل نيكاراغوا، بمن فيهم الأطفال، بحكم مجرد الارتباط كوسيلة لمعاقبة المعارضين و/أو ثنيهم عن التحدث علناً، أينما كانوا.

82- والحرمان التعسفي من الجنسية لمئات الأشخاص، جميعهم تقريبا في الخارج الآن، يجسد انتهاكاً له عواقب مباشرة وبعيدة المدى عبر الوطنية. ويواجه أولئك الذين يجردون من جنسيتهم – سواء من خلال قرارات قضائية أو إجراءات إدارية – شكلاً من أشكال "الموت المدني"، مما يقيد بشدة حصولهم ووصول أسرهم إلى العمل والتعليم والحقوق الأخرى، بما في ذلك الحماية الدولية والعدالة. أصبح الكثيرون عديمي الجنسية وفقدت جميع سجلاتهم المدنية. وقامت السلطات بتعديل السجلات المدنية لأشخاص آخرين، بمن فيهم الأطفال، بشكل تعسفي. وفي معظم الحالات، كان فقدان الجنسية مصحوبا بمصادرة الممتلكات والمعاشات التقاعدية والحسابات المصرفية وغيرها من مصادر الدخل في نيكاراغوا، مما أغرق العديد منهم في براثن الفقر.

83- ويشكل الحظر المفروض على العديد من النيكاراغويين من العودة إلى بلدهم، إلى جانب الرفض القنصلي لتجديد جوازات السفر، انتهاكا آخر له تأثير عابر للحدود. وقد تركت هذه التدابير العديد من النيكاراغويين، بمن فيهم الأطفال، في حالة ضعف شديد، مما جعلهم عديمي الجنسية بحكم الأمر الواقع.

ويؤدي الافتقار إلى الوثائق الرسمية إلى إعاقة إجراءات تسوية الأوضاع أو الانتقال إلى بلدان أخرى. كما أدت عمليات الطرد وحظر الدخول ورفض جوازات السفر هذه إلى تمزيق العائلات وأعاقت بشدة لم شمل الأسر، مما أثر على الأطفال بشكل غير متناسب.

84- ووثق فريق الخبراء أيضا الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة ضد أفراد أسر المعارضين الحقيقيين أو المفترضين في نيكاراغوا، بما في ذلك المراقبة والمضايقة والتهديدات والاحتجاز التعسفي وانتهاكات الحق في الصحة والتعليم والفصل التعسفي من العمل. ولا يزال الأطفال ضحايا للتمييز وغيره من الانتهاكات بسبب الهوية السياسية والأنشطة و/أو الآراء التي يعبر عنها آباؤهم أو أقاربهم. وقد وثق فريق الخبراء حالات استجوبت فيها الشرطة أطفالاً للحصول على معلومات عن أقاربهم في المنفى. ونتيجة لذلك، اضطر العديد من النيكاراغويين الذين يعيشون في الخارج إلى الحد من ملامحهم العامة، وممارسة الرقابة الذاتية، والحد من مشاركتهم في الأنشطة العامة، وفي بعض الحالات، النأي بأنفسهم عن أفراد أسرهم أو إنكار روابطهم الأسرية في محاولة لحمايتهم.

سادساً- الجرائم ضد الإنسانية

85- خلص فريق الخبراء في وقت سابق إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، تنفذ أوامر من الرئيس ونائبه. وقد ارتكب الرئيس، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد جزء من سكان نيكاراغوا على أساس هويتهم السياسية و/أو أنشطتهم و/أو آرائهم. ترقى هذه الانتهاكات، للوهلة الأولى، إلى جرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الدولي العرفي[30].

86- استمر الهجوم على جزء من سكان نيكاراغوا، الذي بدأ في عام 2018، مع تطور أنماط الانتهاكات التي أدت إلى زيادة عدد الضحايا. بموجب القانون الدولي، يعتبر "الهجوم" مستمرا طالما أن هناك أدلة على أنه موجه ضد السكان المدنيين وليس ضد أفراد محددين، حتى لو انخفض حجمه وشدته عندما يبدأ الطرف المهاجم في تحقيق أهدافه[31].

87- وخلال مختلف مراحل القمع، طورت الحكومة ووسعت أنماط إيذائها لتشمل، بالإضافة إلى المنتقدين الحقيقيين أو المتصورين، أولئك الذين ينتمون إلى جماعات ذات قدرة عالية على التعبئة الاجتماعية المستقلة وأي شخص ينظر إليه على أنه غير موالٍ بالقدر الكافي للحكومة. ومن بين الضحايا متظاهرون ومدافعون عن حقوق الإنسان، بمن فيهم مدافعات عن حقوق الإنسان، وطالبات، وأعضاء هيئة تدريس وموظفون جامعيون آخرون، وصحفيون وموظفون إعلاميون مستقلون، وأعضاء في منظمات اجتماعية وأحزاب سياسية، وسكان أصليون ومنحدرون من أصل أفريقي، وأعضاء في حركة الفلاحين، وأعضاء في الكنيسة الكاثوليكية والطوائف المسيحية الأخرى، وأفراد أسرهم. واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء في هذا التقرير، فلديه أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحكومة قد عززت منذ آذار/مارس 2024 آلياتها القمعية وواصلت خفض عتبة إساءة المعاملة. واستهدفت جميع الضحايا بسبب هويتهم السياسية و/أو أنشطتهم و/أو آرائهم، كجزء من سياسة تمييزية تهدف إلى إسكات أي أصوات ناقدة بشكل منهجي.

88- وكان فريق الخبراء قد وجد سابقا أن الحكومة ارتكبت على نطاق واسع عمليات إعدام خارج نطاق القضاء في سياق مظاهرات عام 2018. ومع تقدم الحكومة تدريجيا نحو إسكات جميع الأصوات

(30) A/HRC/52/63، الفقرات 109-115 و123 و124؛ و A/HRC/55/27، الفقرات 82-87؛ وورقات غرفة الاجتماعات الست المصاحبة.

(31) A/HRC/55/27، الفقرة 83.

الناقدة، تم قمع الاحتجاجات بشكل منهجي. توقفت عمليات إعدام المتظاهرين خارج نطاق القضاء عندما تم إخماد هذه الأصوات.

89- ولدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن جريمتي السجن والتعذيب ارتكبتا باستمرار خلال جميع مراحل القمع. ارتكبت جريمة الترحيل اعتبارا من المرحلة الرابعة من القمع – المرحلة الحالية. وعلاوة على ذلك، فإن لدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن حالات الاختفاء القسري التي استمرت لعدة أشهر قد ارتكبت خلال المرحلة الرابعة من القمع كجزء من الهجوم المنهجي والواسع النطاق، وأنها تشكل، للوهلة الأولى، جريمة ضد الإنسانية[32].

90- ولدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذه الجرائم، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، فضلا عن الأثر التراكمي للأفعال الخطيرة وغير القانونية والمحظورة التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، لا تزال ترتكب عمدا في سياق السياسة التمييزية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشكل هذه الجرائم، للوهلة الأولى، جريمة ضد الإنسانية المتمثلة في الاضطهاد على أسس سياسية.

سابعاً- المسؤوليات

ألف- مسؤولية الدولة

91- سبق لفريق الخبراء أن وجد أسبابا معقولة للاعتقاد بأن دولة نيكاراغوا مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل. والدولة مسؤولة أيضاً عن انتهاكات اتفاقية الحد من حالات انعدام الجنسية لعام 1961 واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 لعام 1989.

92- كما أن الدولة، فضلاً عن الجماعات غير الحكومية التي تعمل تحت إشرافها أو سيطرتها أو إذعانها، تواصل انتهاك الحظر المنهجي لارتكاب جرائم ضد الإنسانية. ويرى فريق الخبراء أنه ينبغي مساءلة دولة نيكاراغوا عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية والواسعة النطاق الموثقة في هذا التقرير وفي التقريرين السابقين لفريق الخبراء.

93- ويشير فريق الخبراء إلى أنه يمكن للدول الأطراف أن تحيل المنازعات المتعلقة بتطبيق اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961 واتفاقية مناهضة التعذيب، وكلاهما يتضمن التزامات *المواجهة في الكافة* بطبيعتها، إلى محكمة العدل الدولية، إذا تعذر تسوية النزاع بوسائل أخرى، أو في حالة اتفاقية مناهضة التعذيب، بعد مفاوضات وتحكيم سابقين[33].

94- تسمح المادة 26 من دستور منظمة العمل الدولية للدول الأعضاء بتقديم شكوى إلى مكتب العمل الدولي ضد دولة نيكاراغوا لعدم التقيد بأي اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية صدقت عليها

(32) المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، *المدعي العام ضد كوبري [كي] وآخرين*، القضية رقم IT-95-16-T، الحكم، 14 كانون الثاني/يناير 2000، الفقرة 566. انظر أيضاً حكم المحكمة الجنائية الدولية، الدائرة التمهيدية الثالثة، النسخة العلنية المنقحة من "القرار الصادر عملاً بالمادة 15 من نظام روما الأساسي بشأن الإذن بإجراء تحقيق في الحالة في جمهورية بوروندي"، القضية رقم ICC-01/17-X-9-US-Exp, 25 تشرين الأول/أكتوبر 2017، الفقرات 120 وما يليها.

(33) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المادة 30(1)؛ واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961، المادة 14.

الدولة العضـو ونيكاراغوا. وبعد إجراء تحقيق من قبل لجنة تحقيق، يمكن للدول المعنية إحالة المسـألة إلى محكمة العدل الدولية، إذا لم تكن متفقة مع توصيات اللجنة (المادة 29).

باء- المسؤولية الجنائية الفردية

95- ووجد فريق الخبراء في تقاريره السـابقة أسـباباً معقولة للاعتقاد بأن المسـؤولين الحكوميين والسلطات العامة قد شاركوا في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والجرائم الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، حصـل فريق الخبراء على معلومات إضـافية، بما في ذلك من عدة شـهود، عن هيكل الدولة القمعية، وحدد المزيد من الأفراد الذين يمكن أن تؤدي مسـاهماتهم إلى مسـؤولية فردية. ويتبع فريق الخبراء المبدأ العام الوارد في السـوابق القضـائية للمحاكم الدولية[34] والمحاكم الوطنية[35] أنه في جهاز قمعي منظم مثل الجهاز المحدد في نيكاراغوا، تقع مسـؤولية أكبر على موقع القيادة، ولا سـيما فيما يتعلق بالعقول المدبرة[36]، دون أن تكون هذه الحقيقة وحدها كافية لإثبات المسؤولية الجنائية. وينطبق هذا المبدأ العام على كبار القادة، والمسؤولين الرفيعي المستوى، وحتى على المسؤولين من الرتب المتوسطة، بالنظر إلى الظروف. فيما يتعلق بالأخير، من الأهمية بمكان أن يكون الفرد "ليس 'ترسـاً'، صـغيراً أو كبيراً، في آلة يدفعها الآخرون. [لكن] ... أحد أولئك الذين دفعوا الآلة"[37].

96- ولدى فريق الخبراء أسـباب معقولة للاعتقاد بأن الرئيس، دانيال أورتيغا، ونائبة الرئيس، روزاريو موريلو، وكبار المسـؤولين الحكوميين وأعضـاء قوات الأمن الخاصـة للتحرير الوطني الذين حددهم فريق الخبراء قد شاركوا في الجرائم الموصوفة في تقاريره، ولذلك يرون أنهم ينبغي أن يخضعوا لتحقيقات قضائية لتحديد مسؤوليتهم الجنائية الفردية. وقد نشر فريق الخبراء بعض هذه الأسماء في ورقة غرفة الاجتماعات التي يقدمها[38]. وقد يكون مرتكبو الجرائم الموثقة المباشـرون والمشـرفون عليهم المباشـرون وغيرهم من الأشخاص الكبار في التسلسل القيادي مسؤولين أيضاً عن السلوك الإجرامي.

97- ويذكر فريق الخبراء بأن وصـول الضـحايا إلى العدالة حق مكفول في القانون الدولي. وسبق لفريق الخبراء أن أوضـحا أنه بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، يمكن محاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الدولية من قبل بلدان ثالثة، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجرائم وجنسية الضحايا[39].

(34) المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسـلافيا السـابقة، *المدعي العام ضـد أليكسـوفسـكي*, القضـية رقم IT-95-14/1-A، الحكم، 24 آذار/مارس 2000، الفقرتان 183 و184؛ والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، *المدعي العام ضـد موسـيما*، القضـية رقم ICTR-96-13-A، الحكم، 16 تشـرين الثاني/نوفمبر 2001، الفقرة 383؛ *والمدعي العام ضـد هاتيجيكيمانا*، القضـية رقم ICTR-00-55B-T، الحكم، 6 كانون الأول/ديسمبر 2010، الفقرة 737.

(35) District Court of Jerusalem, *Attorney-General of the Government of Israel v. Adolf Eichmann*, Criminal Case No. 40/61, Judgement, 11 December 1961, *International Law Reports*, vol. 36 (1968), pp. 236 and 237; Federal Court of Justice of Germany, Case No. 5 StR 98/94, Judgement, 26 July 1994 [BGHSt 40, 237]; Supreme Court of Peru, *Prosecutor v. Fujimori*, Case No. A.V. 19-2001, Judgment, 7 April 2009, ILDC 1561 (PE 2009), para. 731.

(36) المحكمة الخاصـة لسـيراليون، *المدعي العام ضـد تايلور*، القضـية رقم SCSL-03-01-T، الحكم، 18 أيار/مايو 2012، الفقرتان 24 و25.

(37) Supreme Court of Israel, *Attorney-General of the Government of Israel v. Eichmann*, Case No. Criminal Appeal 336/61, Judgement, 29 May 1962, pp. 330 and 331.

(38) ورقة غرفة اجتماعات عن المؤسسات والأشخاص المسؤولين عن الأنماط الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها والجرائم المرتكبة في نيكاراغوا منذ عام 2018.

(39) ورقة غرفة اجتماعات تتضمن الاستنتاجات المفضَّلة لفريق الخبراء، الفقرات 1230-1233.

ثامناً- مبادرات المساءلة الدولية

98- في الدورة 111 لمؤتمر العمل الدولي في عام 2023، قدم 11 مندوباً شكوى بموجب المادة 26 من دستور منظمة العمل الدولية تدعي عدم احترام نيكاراغوا لاتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام 1948 (رقم 87)، واتفاقية الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام 1949 (رقم 98)، واتفاقية التمييز (الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111) واتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية) لعام 1976 (رقم 144)[40]. وتضمنت الشكوى ادعاءات بانتهاكات ارتكبت ضد المجلس الأعلى للمؤسسات الخاصة وقادته وأعضائه السابقين، بما في ذلك المضايقات والاحتجاز التعسفي والمصادرة التعسفية للممتلكات والحرمان التعسفي من الجنسية[41]. وطلب مجلس إدارة منظمة العمل الدولية من حكومة نيكاراغوا الرد على الرسائل المتعلقة بهذه المسألة وقرر إرسال بعثة ثلاثية رفيعة المستوى لتقييم الوضع وتقديم تقرير في آذار/مارس 2025[42].

99- في الأرجنتين، في كانون الأول/ديسمبر 2024، وفي أعقاب تحقيقات بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية على الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في نيكاراغوا منذ عام 2018، أصدرت المحكمة الجنائية والإصلاحية الاتحادية رقم 4 مذكرات توقيف، بما في ذلك عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ضد دانيال أورتيغا وروساريو موريلو و16 مسؤولاً حكومياً رفيع المستوى بغرض تسليمهم إلى الأرجنتين.

100- وفي البرازيل، أصدر مكتب المدعي العام الاتحادي طلباً للتعاون القضائي بموجب مبدأ الشخصية السلبية للحصول على سجلات التحقيق والإجراءات القضائية ضد الشخص المسؤول عن قتل طالبة الطب رينيا غابرييل ليما في ماناغوا. وكان الجاني المفترض قد اعترف بالوقائع وحوكم محاكم نيكاراغوا وأدانته في عام 2019، ليتم إطلاق سراحه بموجب قانون العفو لعام 2019. وكان فريق الخبراء قد وجد في السابق أسباباً معقولة للاعتقاد بأن السيدة ليما قد أعدمت خارج نطاق القضاء. وحتى الآن، رفضت حكومة نيكاراغوا الامتثال للطلب، مستشهدة بقانون العفو.

101- وفرضت كندا وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، جزاءات اقتصادية وحظر سفر على العديد من كبار المسؤولين والكيانات الحكومية في نيكاراغوا بسبب دورهم في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتقويض الديمقراطية.

102- في عام 2024، بدأ الممثل التجاري للولايات المتحدة تحقيقاً بموجب القسم 301 من قانون التجارة لعام 1974، مشيراً إلى نتائج العديد من التقارير الرسمية، بما في ذلك تقارير فريق الخبراء. ويهدف التحقيق إلى دراسة الأفعال والسياسات والممارسات التي قد تنتهك حقوق العمل وحقوق الإنسان وتفكك سيادة القانون، مما قد يثقل كاهل تجارة الولايات المتحدة الأمريكية. وساهم فريق الخبراء في التحقيق بإرسال تعليق مكتوب[43].

(40) انظر https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40ed_norm/%40relconf/documents/meetingdocument/wcms_900594.pdf.

(41) المرجع نفسه، التذييل.

(42) انظر https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-11/GB352-Compilation%20of%20decisions-EN_2.pdf، الصفحة 13.

(43) انظر https://comments.ustr.gov/s/commentdetails?rid=PGHRR76BX6.

103- بعد مشاوراته مع نيكاراغوا بشأن المادة الرابعة لعام 2024، أصدر صندوق النقد الدولي توصيات لتحسين سيادة القانون بشكل كبير، وضمان استقلال القضاء، وضمان الحق في الانتصاف الفعال والعادل[44].

104- في عام 2022، في سياق مشروع Bio-CLIMA في مناطق الحكم الذاتي في نيكاراغوا، حددت آلية الإنصاف الدولية التابعة لصندوق المناخ الأخضر عدم امتثال نيكاراغوا لأحكام الضمانات المتعلقة بالتشاور والمشاركة المستنيرة للشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي، وأشارت إلى حالة حقوق الإنسان المتعلقة بها في مناطق المشروع وتهجيرهم من قبل غير-المستوطنون الأصليون *(القولون)*[45]. وأدت هذه النتائج إلى قيام صندوق المناخ الأخضر بإيقاف المشروع بسبب عدم الامتثال لسياسات الصندوق[46].

105- وفيما يتعلق بالتمويل الدولي، ساهم فريق الخبراء في جلسة الاستماع المعنونة "نيكاراغوا: الدعم المالي الدولي وأثره على حقوق الإنسان"، التي عقدت خلال الدورة 191 للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان[47]. وكما أوضح فريق الخبراء، استندت حكومة نيكاراغوا بالتوصية رقم 8 الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل لتبرير إلغائها الجماعي لعدم الاعتماد على النحو الشامل - المنظمات الربحية - وهي ممارسة ساهمت في الإغلاق التام للفضاء المدني في نيكاراغوا.

تاسعاً- الاستنتاجات والتوصيات

106- منذ نيسان/أبريل 2018، نفذت حكومة الرئيس دانيال أورتيغا ونائبته، روساريو موريّو، استراتيجية من مراحل لترسيخ السيطرة المطلقة. ولتحقيق هذه الغاية، ارتكبت بشكل منهجي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وثّقها فريق الخبراء. وقد تجلت ذروة هذا المنحى في تعديل دستوري لترسيخ السلطة التنفيذية غير الخاضعة للرقابة وهي الضربة القاضية لسيادة القانون والحريات الأساسية في نيكاراغوا، وتفكيك ما تبقى من الضوابط والتوازنات المؤسسية القليلة.

107- وتنمُّ أنماط الانتهاكات وملامح الضحايا التي وثقها فريق الخبراء عن هدف واضح: السيطرة الكاملة على السكان، في الداخل والخارج على حد سواء. ولتحقيق هذه الغاية، استخدمت الحكومة أساليب تشمل الحرمان التعسفي من الجنسية، والطرد القسري، ومصادرة الأصول.

108- وخلال العام الماضي، اندمجت المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية وجبهة التحرير الوطني الساندينية في آلة قمعية موحدة. وتصاعدت المصادرات التعسفية للأصول، ليس فقط لحرمان الأفراد من سبل عيشهم، بل ربما لتحقيق أغراض أخرى غير مشروعة، تستدعي مزيداً من التحقيق. والنظام القضائي النيكاراغوي متواطئ كلياً، إذ كفل للجناة الإفلات من العقاب وساهم في انتهاكات حقوق الإنسان.

(44) صندوق النقد الدولي، *Staff Report for the 2024 Article IV Consultation* (واشنطن العاصمة، 14 كانون الثاني/يناير 2025)، الصفحتان 18 و19.

(45) انظر https://irm.greenclimate.fund/sites/default/files/case/en-irm-case-c0006-final-compliance-review-report.pdf, p. c.

(46) انظر https://www.greenclimate.fund/statement/update-fp146-bio-clima-integrated-climate-action-reduce-deforestation-and-strengthen.

(47) انظر https://www.oas.org/en/iachr/sessions/hearing.asp?Hearing=3785.

109- ويشكل بعض الانتهاكات الموثقة أنماطاً صُنِّفت سابقاً باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، منها الاضطهاد لدوافع سياسية.

110- ويسيطر دانيال أورتيغا وروساريو موريّو مركزياً على الجهاز القمعي بكامله، بدعم من كبار مسؤولي الدولة والحزب. وقد صُمِّم التسلسل القيادي عمداً، على النحو المبين في الرسوم البيانية الوظيفية المدرجة في مرفق هذا التقرير، لاستهداف جماعات محددة وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على جميع المستويات. ولدى فريق الخبراء أسباب معقولة للاعتقاد بأن الأفراد الآخرين الذين وردت أسماؤهم في ورقة غرفة الاجتماعات يتحملون أيضاً المسؤولية[48]. ويرى فريق الخبراء أن من الأهمية بمكان رصد أي تغييرات للجهاز القمعي، بما في ذلك أساليبه وعناصره وجهاته الفاعلة الرئيسية.

111- ويحتفظ فريق الخبراء بملفات سرية عن هؤلاء الأفراد الإضافيين، يمكن إطلاع الدول الأعضاء وسلطات الادعاء العام عليها في ظل شروط صارمة وفقاً لأفضل ممارسات الأمم المتحدة.

112- ويرحب فريق الخبراء بعروض الجنسية السخية التي قدمتها الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبنما وشيلي وكولومبيا والمكسيك للنيكاراغويين المحرومين من جنسيتهم، فضلاً عن المساعدة التي قدمتها بلدان عديدة، ولا سيما إسبانيا وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، في إعادة توطين وإدماج النيكاراغويين المنفيين.

113- ويلفت فريق الخبراء الانتباه إلى أن حالة حقوق الإنسان في نيكاراغوا قد تدهورت إلى درجة أن استعادة الديمقراطية وسيادة القانون ستستغرق سنوات وستتطلب موارد كبيرة. وكلما طال أمد تأخر المجتمع الدولي في اتخاذ إجراء حازم، زاد العبء. ويحث فريق الخبراء مجلس حقوق الإنسان والمجتمع الدولي على توخي اليقظة والتصرف بحزم، ويكرر توصياته السابقة:

(أ) تعزيز الدعم المقدم للمجتمع المدني في نيكاراغوا، ولا سيما بزيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى منظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام المستقلة في نيكاراغوا لمواجهة قمع الدولة؛

(ب) مساءلة دولة نيكاراغوا بموجب القانون الدولي، من خلال اتخاذ تدابير للمساءلة في محكمة العدل الدولية عن انتهاكات الالتزامات الدولية، ولا سيما بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961؛

(ج) توسيع نطاق الإجراءات القانونية والجزاءات المفروضة على الأفراد والمؤسسات والكيانات المحددة في هذا التقرير وورقة غرفة الاجتماعات[49]؛

(د) حماية النيكاراغويين المحرومين من الجنسية أو المطرودين أو الممنوعين من العودة إلى البلد، من خلال ضمان البت العادل في قضية صفة اللاجئ وإجراءات اللجوء، بما في ذلك بموجب المعايير الأوسع نطاقاً لإعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين، من خلال تسهيل التسوية الإدارية لوضع النيكاراغويين الذين يعانون من الحرمان التعسفي من جوازات السفر وغيرها من وثائق الهوية، من خلال تبسيط الشروط لضمان تمكين الطلاب من مواصلة دراستهم والاعتراف بالشهادات المهنية ورصد وضع الأفراد المعرَّضين للقمع العابر للحدود الوطنية؛

(48) ورقة غرفة اجتماعات عن المؤسسات والأشخاص المسؤولين عن الأنماط الرئيسية لانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها والجرائم المرتكبة في نيكاراغوا منذ عام 2018.

(49) المرجع نفسه.

(هـ) **ضمان أن تؤثر استنتاجات فريق الخبراء في القرارات الدولية الرئيسية، ولا سيما ما يلي:**

'1' **في مشاورات صندوق النقد الدولي بموجب المادة الرابعة عند تقييم قضايا الحوكمة في مجال الرقابة واستخدام موارد الصندوق، وبشكل أكثر تحديداً النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء بشأن المصادرة التعسفية الواسعة النطاق والمنهجية للممتلكات واستخدام الحكومة للتوصية رقم 8 لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لتبرير الإلغاء الجماعي للمنظمات غير الربحية؛**

'2' **جعل وصول نيكاراغوا التفضيلي إلى الأسواق مرهوناً فعلياً بمراعاة معايير حقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتعلق باتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى والولايات المتحدة والبند الديمقراطي لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى.**

المرفق

Listed below are 10 functional diagrams illustrating the de jure and de facto connexions between different State and non-State entities, available in Spanish only on the web page of the Group of Human Rights Experts on Nicaragua (www.ohchr.org/ghrenicaragua).

Diagram 1 – Intelligence and citizen surveillance

Diagram 2 – Extrajudicial executions in the context of the 2018 demonstrations

Diagram 3 – Arbitrary detentions and unfair trials

Diagram 4 – Enforced disappearances

Diagram 5 – Torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment

Diagram 6 – Expulsion of nationals and denial of entry in one's own country

Diagram 7 – Arbitrary deprivation of nationality and denial of protection

Diagram 8 – Crackdown on non-profit organizations and universities

Diagram 9 – Threats, harassment and surveillance

Diagram 10 – Arbitrary confiscation of property